

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. ٥٤٨٢٠١٣٧٩٦٢٣٢١٠٩٨٧٦٥٤٣٢١٠ : الرقم :

UNIVERSITY LIBRARIES

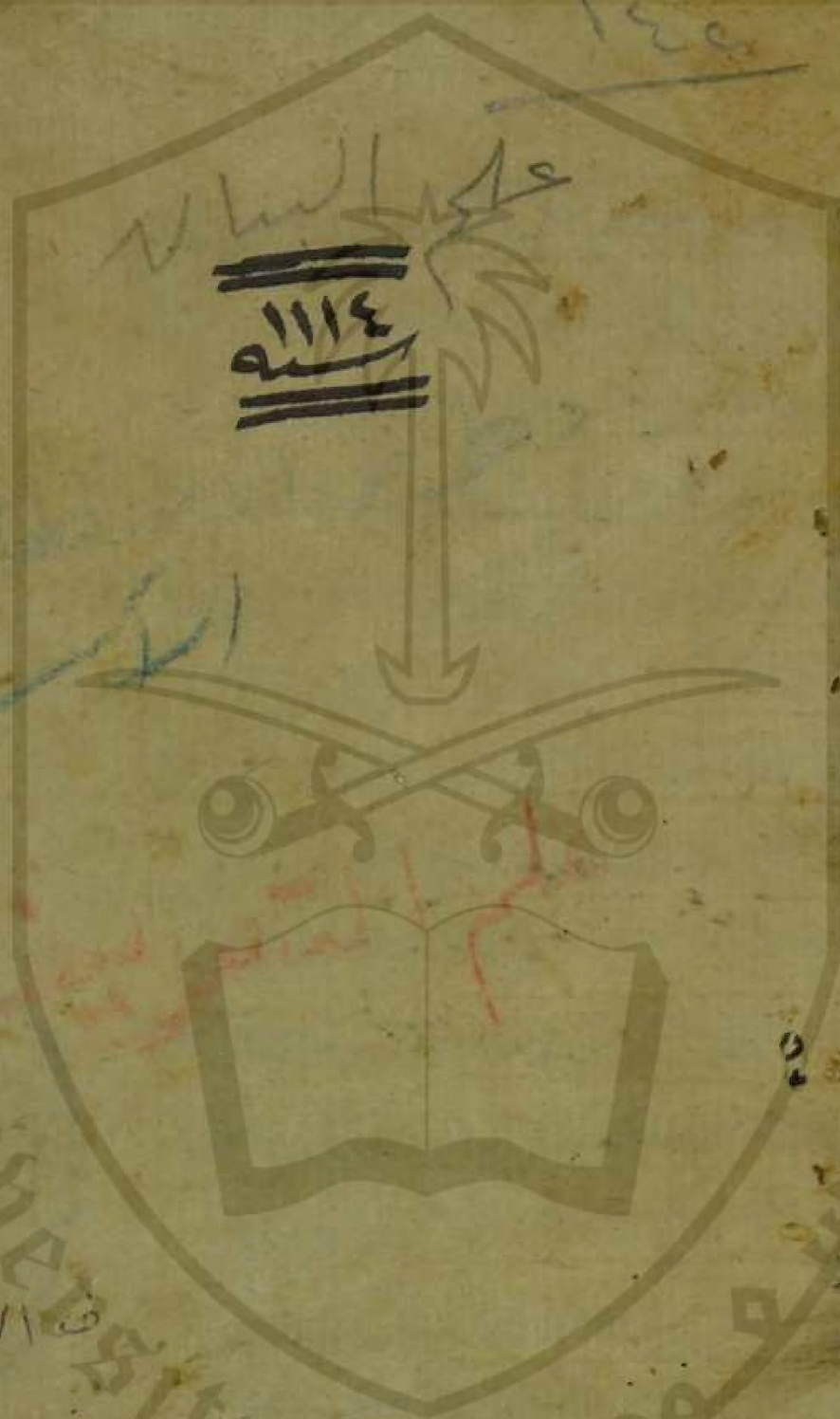
مكتبة جامعة الملك سعود قسم النظريات
 ٧٢٠
 المحور الأول : حجة الزيدية في حق الإمام
 ٨١٠٨١
 المؤلف :
 العنوان :
 تاريخ النسخ :
 اسم الناشر :
 عدد الأوراق :
 ملاحظات :

اسم الناصب :
عدد الأوراق :
ملاحظات :

150

368

١٤٥



King Saud University

جامعة الملك سعود

١٤١٦

1957

١٣٧٩

Copyright © King Saud University

حصص تقار
 النصف من
 الزباني
 على تقصير
 على السرقة

قدم المفعول الى على الفاعل لانه في موضع المظهر موضع المفعول كما لا يتناسب في موضع
 موضع المفعول في موضع الاول كمنه الاشياء والموضع الاول كمنه المقام والاول
 لهذا التاويل في موضع المفعول في موضع الاول كمنه المقام والاول
 المفعول في موضع الاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 بالوضع والموضع في موضع المفعول في موضع الاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 على تقدير الاشياء بالمفعول في موضع الاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 الاصلية والتبعية الجارية في المشتقة وفي الحروف والاضمار رجوع الى كل
 واحد منها قائم في باب من الآسر فوضع المفعول في موضع المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 لعدم تقدير الاتصال والاتصال الضمير واجب عند عدم تقدير الاتصال فاذا انفصل
 ضمير المفعول بالفعول والفاعل غير متصل كما فينا نحن فيه وجب تقدير المفعول في موضع
 هذا المقام الموضع موضع المفعول في موضع الاول كمنه المقام والاول كمنه المقام والاول كمنه المقام
 واجبا والمبتدأ من كلام الشاكيف لا قد وصي بالمحافظة على وضعه
 بانه نكتة جليدة قد وقعنا الاستحبابا ويجوز ان يكون مستحسنا وهو اقرب
 الى الصواب والاول في خبر المنع لا يرد مقسما الى المكينة الى وانما ارتكب
 هذا الشك في اعتبار الاصلية وهي التبعية والمكينة واعراضا عن المفعول
 التوضيحية والمكانة المصيبة بها وذلك لانها قال لا يرد مقسما الى المكينة
 لا يرد لانها التبعية لا يرد لانها قال لا يرد مقسما الى المكينة
 اليانبة فيما بعد حيث قال المصنف في العقد الثاني واقتار السكاكي رد التبعية



Copyright King Saud University

البرهان فابعد حيث قال المصنف في العقد ان في دافئ السكاكي ودد التبوء
 البرهان لا على البطلان انى بطلان التبوء وحقبة الكنية واسمارة الناب
 لا يجوز هذه الرسالة ان لا يذكر انكار السكاكي التبوء هناك بل يرضى عنه
 في هذا العقد ويسمى بذكره في العقد ان في المصنف المعتقد لتحقيق الكنية
 وعلى تقدير ذكره هناك فاما ان سبوت فيه لا يثبت في الالوه ان سبوت كونه
 والى انكاره وكنه الاقارب الى الكنية ان كتبها ان هناك ان المصنف سبوت
 بمضمونها الا ان السكاكي بالرفع الا ان السكاكي هو الوجه الذي اختاره من تلقاء
 نفسه ليرجع الكنية على التبوء وذلك الوجه هو عدم كونه الكنية ثابتة كاستمارة افون
 وذلك الى كنية حصة في كنه لا انا مدلول الاستمارة التبوء كنية فبذلك اعتبار
 والتجمل فبذلك استمارة مبنية على التبيين والاستمارة في العقد تبوء فاذا ذكره
 لا يكون مبنية على اعتبار التبوء الا ان هذه لا يعرفنا لا انه امر ان السكاكي لا حالة
 سواء جعلنا وداثنا ان الرد الى الكنية ما ذكرناه او ما ذكره فبذلك تبوء الا
 قسم والتبوء الى الضبط حسب ما في السكاكي او معلقا او احدنا العوا
 المستقيم ان الدين الكف وهو من الاستمارة وهذا متحقق معلقا لا ان متحققا
 متحققا صوابه متحققا متحققا ومتحققا فقول في تبوء صلي القلب على
 واقصر بالطله وقرن افراس الصبي وروا عنه ان اراد الاطلاع على هذه من الا
 فماله في هذا البيت فليرجع الى التبوء وكرهه الا ان الطغاة استعملت
 في امرين في صورة تبوءه فثبت في التبوء واسمارة في الاستمارة التجليل
 عند السكاكي الاستمارة الكنية كما ان في كنية التبوء والتبوء والتبوء

سباني

سباني عطف قول السكاكي بما روي عن مطلق الاشياء الا ان الطغاة ان سبانا
 بما روي ان السكاكي لا يوافق الا في تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 التبوء ان ذلك من كنه تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 بما يلائم الحق الا في تبوءه الا في تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 بل الا في تبوءه الا في تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 بسبوت في تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 ان لا حاجة اليه لانه سبوت في تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 الاستمارة والا فالتبوء بما يلائم المستمارة فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 والا فالتبوء في اللامات من غير تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 وكنية السكاكي كنه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 مما يلائم المستمارة بخلاف ما قلنا فان تبوءه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 فالرب في الاقران بما يلائم حث العلق الكلايم وكرهه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 بالمستحاضة فلا يوجد استمارة مطلقة بل يكون المصروف وكنية السكاكي
 مجردة ابدية لا يمتد الى غيره فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 مرشحة اما بما منه الجردة او غير ما منه لصاحبه فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 مستحاضة فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 فلا يربح فضلا عن ملام المستمارة بل لا يقال فثبت في كنية لا اعتبار في التبوء
 الى كنه ملام المستمارة بالمرور في كنية لا اعتبار في التبوء
 ولا في ملام المستمارة لان الاستمارة باقية والتبوء لا يتغير بما

بلاي المستمارة

والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جملة ما اشتهر على تحقيق البالغة في التبيين
 وذلك لان الاستغارة مبالغة في التبيين فتشبهها وتزينا بما يلائم المعنى
 من تحقيق وتوحيه كذلك البالغة الى السيف والترشيح سبب البالغة او البالغة
 والا فالا ببلغ من البالغة هو الكلام المحرر بالاضافة الى الترشيح والا فالبالغة
 تكون صفة للمتكلم بناء على انه في كل فعل التفضيل ان يكون للفعل والابطل
 المحرر المتكلم لان اسم التفضيل قد يحى للمفعول والاولى انه وعرف كمن يحسب
 التمدد الا انه يرد عليه انه بناء على اسم التفضيل من المريد في غير الثلاث غير جازم
 وقد اشرنا الى وجهه وهو قوله فيهما قوله يرد حاشا بعض مبالغة في الاستغارة لتطاولها
 بتعارفها في انها بتعارفها كمن ساوى للامينة في الكنية والكيفية فالحكمة بارة
 جميع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق على الاطلاق ليس صحيحا والامم يوجد اختلاف
 مطلقا قدر الكلام على هذه الشرطية زيادة التجريد والترشيح يعني ما هو كسوده ذكر
 زيادة الترشيح وصدق التجريد وليس كذلك مطلقا ان بالاتفاق والمساواة من
 الكنية المبنية على مذهب السكالي فترتبة الكنية عنده في ملائمة المتعارف
 فيكون التخييل عنده على تقدير عدم الكثرة ارجح من الاخر شيئا فالصواب انه
 يقال فلا تدرى ترتبة المعرصة والاقربىة ممكنة السكالي بترتيب الاقربىة ممكنة
 السلف ترشيحا الا انه يقال انه لم يثبت الى مذهب السكالي الا ترى انه سيرو
 في العقد الثاني نعم يكون كذلك على مذهب الكندي وهو مذهب السلف ونعم صاحب
 الكندي واما الخطيب فلم تكن الكنية والتخييل من الجواز عنده فلم يوجد مستند
 ولا مستعار عنده فلم يوجد الترشيح عنده بمعنى ذلك بل لا مستعار منه نعم ترشيح

كيفية المبالغة في التبيين

الكنية

الكنية عنده ذكر كلام المستعار المشبه به الترشيح يجوز ان يكون مبالغة
 قد ذكره ان انفا الترشيح ذكر كلام المستعار ومنه وصنا جعله عبارة عن
 اللفظ الذي على الكلام بناء على انه مشترك بينهما او حقيقة في احدهما جاز
 في الاخر للتعبير عن التسمي وهو مستعار بلفظ الاستغارة اي بلفظ هو المستعار
 فالاضافة اليها ومزينا للاستغارة في انه تحقيق للمبالغة في التبيين
 مع رديقه اي مع تابع للمشبه به بخاقته ويجوز ان يكون مستعار
 الى في تصغيره والارتكاب اعتبارات للاحتجاج اليها كما مر على انه ينكسر
 قوة الترشيح كما يحى مع انه لقاتل له يقول جواز بقاء الترخيع على حقيقة
 يستلزم عدم وجود قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة فكيف يجوز ان
 يكون الترشيح جازا في الملايم المستعار له تأمل بملايم المستعار له حقيقة
 الوحي ولا يخفى له هذا لا يخص فلو قال ويجوز ان يكون مجازا في الملايم مستعار
 لان اولي اقل الملايم المذكور اي ملايم المستعار له وان يحتمل مثل ذلك
 في التجريد ويثبت قوى ظاهر في نقل عنه في الحكمة اي حين التعبير ملايم
 احدها بنفس ملايم الاخر يجمع التجريد والترشيح اما التجريد فبالنظر الى المعنى
 المجازي واما الترشيح فبالنظر الى اللفظ الذي هو ملايم المستعار له
 بهذا الترشيح واقفي التجريد فالامر بالعكس بل الجواب بناء على جواز
 كون الترشيح مجازا كملامع الملايم المذكور ومع القدر المستحق حيث تشير
 لجعل للمعرب بقرينة اضافة الجمل اليه تنجي او مجازا مرسل هو ان الجمل هو
 علاقة الاطلاق والتقييد بانطلاق الاعتصام الذي هو مشترك للجمل

التمسك والوثوق الذي هو مشترك بين الملايين ثم اريد في ذلك المطلق المقيد
 الذي هو الوثوق بالبعد فيكون مجازا مرسلا على ما لا يلائم التفسير بربطه وعلما انما اصطلح
 الى التفسير الجازم لان العلاقة بين الملايين انما هي المشابهة وهو مانع
 عن المجاز الكسول ولا يوجب عليك ان يكون الاعتصام مستارا للوثوق بالبعد او
 مجازا مرسلا للوثوق بالبعد نظر الانه يلزم التكرار لان كمال مستعمل في العهد فيكون
 المعنى متوليا بالبعد ووصفا فيسبغ البعد الاعتصام حقيقة او حكمة على مجاز كمال
 المستعمل في مطلق الوثوق بعلاقة الاطلاق كما ان يقول او في الوثوق الى المطلق
 الذي هو قدر مشترك بين السبب والعلب فيكون مجازا مرسلا بربطه بعلاقة الاطلاق
 في القدر المشترك وهو راجع الوجه والجواب عن النظر على الكلام على صفة التجديد بعيدا
 يودي الى اعتبار شيء وعدم اعتبار شيء حال سواه وحسنه ان يكون الاعتصام غير باق
 على معناه فاصلا عن تعلقه بحقيقة الحال وعلما انه قد يلزم منه ذلك وازنوا الترتيب
 للمجاز الكسول وذلك لان الترتيب اذا كان مجازا مرسلا الى ان الاستعارة تخرج لفظ
 الترتيب فيلزم انه يكون الاستعارة ترويض للمجاز الكسول والاحتجاج ان الترتيب للمعروف
 بذلك الكلام ليس بعد شيئا حاصله ان يشيع ايضا الترتيب على حقيقة لانه اذا كان مجازا
 عن ملاك المستعار فهو بالقياس اليه والصق وكان اقصد اي اقصد الترتيب عن
 التفتن رتبة المستند لذلك في كلام صاحب الكنت في بين المصنف هذه الفريدة على
 ذلك الترتيب كما ذكره بدل من قوله في كلام صاحب الكنت في ويجوز ان يكون بيان الكلام
 صاحب الكنت في كما ذكره مانعة اذ اودة الموضوع في خرج من الكنت في المركبة على
 مجاز واصحها اعتصاما بحيل الله على كماله في حفظ المواد المركبة التي يكون تارة باختيار

الاستعارة

الاستعارة في بعض احوالها كجانب كدري على الاعتناء به وهو كونه الترتيب
 باقيا على حقيقة كونه غير باق على السبب معرفة الفن كالمستعمل في الفن بل هو
 ما كان للفتح قد استعمله في ذلك البعد على كونه قولن في وجهه العدا في كنه
 لانه يحل فيما الرجع والمواد المركبة التي يكون تارة باختيار للمجاز كمال في بعض مفرداته
 فلا تكرر في الثانية لوقول ان يثبت لانه الا انه ما هو كماله وان لم يكن كماله
 ولا سبيل الى تارة احد الانفاظ معناه الترتيب في كنهه ما كان له يدور
 بملاحظة قد كسبت في الترتيب وهو كمال المستعمل في غير ما هو كماله في كنهه
 والترتيب في خبر لقول المجاز المركب على فليس للمجاز المركب المودة وهو هو الشرطية
 خبر لقول المستند كالمفرد والشرطية خبر بعد خبره ما بينهما اعتراض بالاولوية
 ترويض للمجاز المركب ليس على كماله في كنهه المراسل بل يحد بوجهه ان يسمي ترويض
 انه في غاية البعد مع انه لا يسمى باسمه فالاولى ان يقال انه كانت مطابقة غير الشابهة
 فلا يسمى باسمه اصلا بل مماقات النور ان هذا النور في المجاز المركب مماقات على النور
 ولم يتروضا الفعالية بل للترتيب انتفاء التسمية او انتفاء المستند واعتراض
 عليه لم الشارح هذا الامر ان مرتبط بقوله بل مماقات النور فانه يفهم من النور
 صرح للمجاز المركب في الترتيب بانه الممازات المركبة كثيرة لا يتحقق الترتيب
 كالافعال المستعملة في الانشاء وبالعكس والافعال المستعملة في لوازم فوايد
 كخبر وفي قوله في جوب اعتراض الحقف التفتن رتبة على قولن في كنهه هذا
 مجوز مناف لما راقاه ان اصل ان المجاز المركب يتحقق بالتمثيل وكجز المستعمل
 في الانشاء وبالعكس المستعمل في لوازم فائدة كجز ويكفي ان يسمي بانه

الفريدة السابقة والمادة السابقة كالمادة السابقة في الترتيب

بين الكلامين كمالا اختار المصنف سبعا للفقار به واما ما قد نبي الكلام
 على بدال من السخرية الغوم الجاز الكريه في الاستغناء التمثيل فانه التجوز فيها
 ارض المركب الربيع غير التمثيل في الهماء عارض لخاصة لم يتفقوا الا في ذلك التجوز
 السوي الى المركب العارض له سبب التجوز في اجزائه والفقار اي او صوابه بيان
 اي بيان التجوز السوي الى المركب بيان اي سبب لم يتفقوا التجوز الزاوية في مودة
 وحيث المركب التجوز السوي على سبب في قوله فانه التجوز فيها سبب في ذلك التجوز الذي
 وقع في تجز الصريح والحق في التجوز فيها سبب التمثيل في المركب بالعرض والتجوز
 بالاسماء انما هو اجزائه الدافعة في الجواز للفقار في الجواز المركب للتجوز
 في تجزيره الا لكافة مستل جانبا كسري مجازا وكسرا ولم يتقبل احد في ذلك في الكلام
 اي القسم الجواز للفقار المركب بناء على جواز اطلاق الجمع على ما فوق الواو فاما ما تجوز
 في الكلمة المأخوذة في تنويف الجواز المودعة يجعل اعم منه انه يكون كلمة حقيقة او محضا
 حكما واما ان يتركيبا بالانفاست على الجواز المودعة في الحقيقة الزكية المستقلة
 في غير ما وضعه لعلنا في قرينة جاز كالقوله ما ذكرت من المركب ان يسمي التجوز
 الهماء التجوز في اجزائه كمالا او بعضها عادية او صورية كمالا كمدوا المتعدي قبل
 انه وقرينة المدرك المستوفى في الانشاء وبالعكس والتجوز في شيء من اجزائه
 ولو كان في اجزائه تجوز فليس تجوز الجوز في جبهه تجوز الا في قوله كقولك تقدم رجلا و
 ناخر اخر مع انه ليس استغناء تيميل فيليس هو اعم كما في التثنية
 لعل ان فعل مثل حفظ التوراة واصله انما لا حفظ التوراة لم يشتر
 في لوازم معانها مع قرينة مانعة من ارادة الموضوع ليل اعيد اللوازم على سبيل الكفاية

التعريف وفيه بحث لان كمالا كمالا الغوم انما يستعمل في اللوازم على سبيل الجواز
 ووجه الكفاية لوجود القرينة المانعة من ارادة الموضوع ليل اعيد اللوازم على سبيل الجواز
 بالكم كمن عرض كمالا في جانب وناحية وذا قيل في عرض فلاما يبرز معناه
 في التعريف في حال فخر في الرمن عرض بالضم اي في جانب وناحية والابصار للفظ
 به جازا ولا يكون باقي على حقيقة فتعريفه ان يكون كفاية يتردد ذلك بعد من قبل
 المسبب من المسبب بديه الجواز كفاية وقد مر انما في فتد كمن كونا
 حقيقة ان كمالا او مجازا كمالا او بعضها فالقسم المختلف داخل في القسم الاخر بدليل
 قوله واما ما في الحدوث حصة مانعة فلو كان كفاية ان تنفذ الحق في كل العلوب
 فانه يثبت الحدوث في تنويف حصة تنويف كفاية استجاب الكفر والمعاينة واستقبال
 الايمان والاطلاق سبب اعم من النظر الصحيح بالضم على الاوان فانما مانعة
 فانه الحقيقة مانعة من تنويف الحق في قلوبهم كما ان الحق على الاوان مانعة من التنويف
 فيما لم يستقر كمالا تلك الحقيقة لم تستقر في ضم فيكون استغناء بتعريف عن حرف
 وهو جاز في المودعة كفاية حال قلوبهم كمالا قلوبهم قسم المدعي ان خلقا عليه
 الانتفاء بالايان حقيقة او مقدرة ان سواد كمالا العلوب حقيقة كقولك
 البياض ان خلقها الله في حال من التفتن او مقدرة ثم استغناء كمالا الدالة على
 المشبه بالمشبه كفاية قولهم انما اراك تقدم الى حكم الله ليس حكاية في طبعه
 وناخر للرجل فكذا ليس معصن من اذن من فعل الحق فغاية الامر ان حصة
 جاز كفاية حصة الكفاية في الحق في التنويف وفي تلك الحاشية بشرت حال
 قلوبهم كمالا قلوبهم حقيقة او مقدرة قسم المدعي حقيقة بتعريف او مقدرة

ان يكونها من ملائمتها الفعل ونحوه لا يمكنه تجزئة اللفظ بل التجرؤ انما هو الكمال
 كنه الشارح بالكل لا يعم لم يردوا بانها هو المشهور في الجواز العطف بديل من جهة انه لم يتخل بغيره
 به احد وانه لم يكن بعيدا عن الاعتناء بالمقدم مثل فتحة الشق الشق وقائله يقول
 مناقش المصنف مبني على اختيار هذا الشق بديل قوله وقصد بتبني التلبس
 الغير القاطع بالتلبس الغير القاطع بغيره حيث الشارح من جهة فاشمل
 اعانة قصد التلبس الذي لا يخفى انه كل تشبيه التلبس الغير القاطع على هذا المعنى
 في غاية البعد كونه القول المذكور مستلزما للتلبس الغير القاطع اذ تشبيه بذلك القول
 في جود انهما في الكسرة التمثيل وما يرد ما ذكرنا من الجواب فوجه الكسرة المذكور
 وهو ان ثبت الربيع البطل غير ما هو المشهور وما هو المشهور هو ان ثبت الربيع البطل
 وفيما لا يفرق بين ما هو المشهور الاستغناء التمثيل بل كونه في غاية البعد غير ما هو المشهور
 الاستغناء التبعي في التبع فقط دون الحدث والزمان ويكون في الجواز كما في
 اليه عند الملك والدين في قوله من الهمير الجند صرح بذلك الشارح في اسالة الغارية
 وان ضرورتها تدعونا الى العمل على الاستغناء التمثيل مع وجودها في العبارة قد مر
 معقوليتها في ان ثبت الربيع البطل لا العقل المقبول فيه انما هو الجواز العطف كما
 هو المشهور واللفظ المعنى والذم في التبع كما هو غير المشهور ولا يحصل له لانه المتردد
 لا يعمد رجلا الى قد مر وتوفر رجلا اخر في الاختلاف فهو الشق الذي في شق المعنى
 باء الكوادر بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة قد امكن وتوفر خطوة اخرى خلفه
 فاورد حجة ان تاخير خطوة الى موضع ابتداء خطوة الاولى لا موضع لا لا خلف
 التردد وفيه ان المراد بالخلف الذي حصل بالنسبة الى موضع الخطوة لا الخلف

الذي

الذي من اجله قبل الخطوة الاولى ويبدو عينا المشهور في التردد تقدم الرجل في حصة
 لا تعديك الخطوة وتأخيرها وبتا من السبب السبب السبب فقال المراد بالرجل الاخر الرجل
 السبب قد مر ما جعل رجلا اخر لانها من حيث اخوت معاينة الصانع حيث انما قدمت
 كنه الظاهر ما ذكره الشارح من جهة اخرى صفة ثمانية صفة اخرى الشك في الكلام حق
 الشق لانه والسبب السبب فانه تخفيف او في الجواز تخفيفها او قد مر لانه الاية
 البرهان الاية الاستغناء المركبة التمثيل بتبعه والاية المبتوع ان شئ ولا تجوز
 في صدر بعد الصدر بجملة ان يكون المعنى ولا تجوز في شئ من الصدر وحيث كان
 التبع في الصدر الشان التكميل ويحتمل ان يكون المعنى ولا تجوز في صدر بعد الرجوع الى
 كتب التوراة فانه لا يختلج صدر واحد في التوراة بعد في كنههم فانه صدر على وزنه فمن غرض
 الرجوع والكل على ان معناه ولا تجوز في صدر بعد صدر من سبب ان يكون الاخر حصة المعنى
 بعيد الظاهر كل التوراة في الاضافة في كل التوراة كنههم فانه صدر على وزنه فمن غرض
 وانه حصة معزولة العطف ولا يبعد ان يقال ان التبع كنههم فانه صدر على وزنه فمن غرض
 الاول والشارح وما ينبغي ان يعلم ان الكلام صحت بعض الكلام كونه الشدة
 حتى يتبين ان الكلام في التعدد الى الاخر فلا يفر وحدة الكلام في فاعلمتها الجواز
 فانه وجوب التعدد انما هو في فاعل الانعاف كحقيقة دونه الجواز كونه المباشرة فانه
 قلت قد تفرقت في التبع ان ذكر التبع به واجب التبع قلت ذلك انما هو في التبع
 المصطلح وتفرقة المراد غير الاستغناء بالكسرة والشرط المذكور ان العذر المذكور في الشرط
 فانه بعض الشرط لانه قوله على التبع في الشرط بغيره في قوله في التبع في التبع في التبع
 المراد بالتبع شاعرا فخره بقوله من عليه التبع فانه دل على التبع في ذلك القول بالسؤال لا بالتبع في التبع

البيان

لا يشترط ان الشرط هو مطلق غير ان ارد بالتعقيل ابطال العمد واما اذا اراد به كونه كحقيق
هو مفرق طائفة كجمل صفاته بغير فالشرط الاله بتكلف وبكل ما يخص المشبه
على معنى ان يكون خاصا لفظا لا معنى او لفظا فقط وقد مر مثل هذا التكليف
فتذكر في شمول البيان الى الاول وفي شمول الشرط المذكور فليس الدلالة بذلك
المشبه مع المشبه بل على معنى غير الثاني وفيه انه لا يخرج الدلالة على التشبيه كقول
قرينة الاستعارة وقد اشار الى جواب بقوله فالاولى حيث لم يقل فالصواب وكذا قوله لاطا
التشبيه ممنوع بهذا السند المذكور انما هو حاصل التعليل انه لا يستقيم قول المصنف
اتفقت كلمة التوم على انه شر او باق الا قوله كان هناك استعارة بالكنية بل يكون هناك
استعارة بالكنية على حد مذهب الخطيب فقط بحيث لا يفقد الا انما بالمدح بل المقصود
بالمدح انما هو تقرر الثاني ويجعل الاشارة الى التوم من ان على التشبيه باسم المشبه
بناء على انهما اذا اتحد اثنان اسم التشبيه كما هو المشبه به حتى كان صارت الشبهة السبع ممتزا
قالوا ان يقال له يكاد يكون حيد ما مر على الاول فالاول ان يقال اتفقت كلمة التوم
على ان لفظ اطفا لم يشبه تشبثا بغير ان استعارة بالكنية كما هو احد معاني الاضطراب
لم يجر احد من الاضطراب من ثبات وهو التوك ولم يتعرض له الا في الاشارة الى غير متناهي
هنا عدم اضطرار قول السلف لعدم ملازمة للاتفاق بل الملازمة انما هو الاضطرار للمقابل
حتى يتعين وجود قول والتعرض لما في تلك قرينة والافعال ان يقول لم تعرض لما في تلك قرينة
لا في اقل من ذلك اكثر من ذلك والآن وان لم تغل بكونه مستحدا مولدا اضطرار لئلا لا يوجد
التشبيه بهذا المعنى في اللغة ان لم يكن استعمال التشبيه بالكنية في اللغة على تشبيه معنى
كجمل ما جاء في الصريح والظاهر من التشبيه طويلا الذي يقال له انما لم يعظم طويلا الذي لا

منه في كلامه في الاستعارة بالكنية

صوابه او الاله ام المتصل لا يستعمل مع محلي يدبر منه تقدم السك في حمله
بدليل انه جعل مفعولا مفعولا به من الاستعارة بالكنية في قول الشاعر
في النسخ واستعمل المشبه في المشبه فيكون استعارة معروفة واصفاته الاله
الى التعليل من قبل اضافة السبب الى السبب والكنية لا تسمى بالاستعارة بل بالتعليل
الاله المستعار الاول ان الاستعارة بالكنية لا تسمى الاستعارة بل بالتعليل
اذ الاستعارة بالكنية لا تسمى الاستعارة بالكنية من غير تقدير كقول الشاعر
وذكر اللان من قرينة على قصده من عرض الكلام كجوابه ان المقدر كان سائلا
وقال كيف لا يكون مقدرا في نظري وذكر اللان من قرينة ذلك على تقدير فيه فاجاب بان
ذكر اللان من قرينة على قصده من عرض الكلام كجوابه ان المقدر كان سائلا
نظمه من اجل التشبيه في قوله وعلمنا انما هو كونه لا يبيح في اللغة من اللغة
الى الاصطلاح في وجه التشبيه من فائدة في الكونا بمنى الاصطلاح ويجعل ان يكون
المعنى في ان لا يشي بوزن اللغة الى الاصطلاح اصلا وتكتفي في الاستعارة بالمعنى
الكونا كما التفت في الكنية بالمعنى الكونية فلا حاجة في شيء منها الى الحمل على المعنى
الاصطلاح فاقسم على عمل وهو الامر بالتميز ليدرج الرخص الى الاضمار الشان
فانه في قوله لان كلاما هو لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه في ان الاستعارة
التجلية عند حمل كذا قبل هو مجاز عفا عن ذلك لا سيما فانه قلت مرادك
ان الاستعارة التي في قوله الجواز الكونية يكون على وجه التوقيل في الضبط قلنا
على وجه الخطيب يكون ايضا كذلك فلا اقتصاص لهذه الاقرب من يدبر السلف
الا ان يقال ان لم يثبت في خطيب لوانما لا اراد لوجاهة الوجه الاخر

ان كونه الكنية بمنى التشبيه ففائدة في وجه التشبيه والاشارة

نہایت

۱۱

قرينة التبعية استغناء بالكنية وبجمل التبعية قرينة الكنية واستغناء عن اعتبارها
 التي قبلها في الغوم لا يستغنى عن اعتبار التبعية ودعا الى الكنية لانه التبعية التي قرنتها
 حادثة بالكنية ودعا الى الكنية ولا يشترط كلامه ان كلام السكاكي بان السكاكي هو صاحب
 مع قرنتها الى الاستغناء الى التفتة ضعيفة ^{بما لا يخلو} بضم الاستغناء في الغاية لانه فيكون
 مجازا لغويا لا مجازا في الاثبات فيكون موافقة بما في الاستغناء في كونها مجازا لغويا
 بخلاف ما اذا كان مجازا في الاثبات فانها وان كانت ضعيفة في بام الاستغناء كمن لا
 في الغاية فلهذا السكاكي انه ^{في قوله} بعد له من القول ^{بما لا يخلو} ان يجل الاستغناء التخييل
 للصورة الوضعية التي قالوا ^{السكاكي} في التخييل لصلوة الرد المذكور لانه السكاكي في الرد
 اكثر من السكاكي كونها ضعيفة بام الاستغناء في الغاية وهو تنبيه للاقسام والتعريب
 الى الغبط وفيه ايضا ^{بما لا يخلو} ان لا يستغنى عن اعتبار التبعية بالعدول عن التخييل الى
 التخييل في الغوم لا من انما نامل ولا يخفى ان الكتاب هذا ابتداء كلام وشارة الى ان
 الرد قد ذكره المصنف في غير موضعه انه يذكر في الحديث عنده ان هذا السكاكي فانه مبنى
 الرد عليه انما تحقيق معنى الكنية عنده كما كان معنى الرد على معنى التخييل عنده ايضا
 وليس المعنى انه مبنى الرد على تحقيق معنى التخييل عنده فقط والى اصل ان مبنى
 الرد على تحقيقها فالكتاب ذكره بعد تحقيقها وبكيفية ان يجايبه بانه الكنية
 اصل والتخييل فرعها لانها قرنتها فاجاز ذكره في الرد عقيب ذكر الاصل
 وراعيه تلك الاصل ان يركب السكاكي وقال ^{بما لا يخلو} ان السكاكي هو صاحب
 مع انه المردودة اليها انما قرنته للتبعية والتبعية مردودة الى قرنتها التبعية
 المضمرة النفس هذا تعريف بالاسم بل لا يعدل ان يقال انه تعريف بالابن ان لا يصدر عنه

على شيء من أفراد المعرف لا باللبس ومنه انصار التشبيه ان يكون ركنا كمالا مضمرة فالقول
 انه يقال انما التشبيه المضمرة في النفس المذكور ان كان له لون التشبيه وادب به شيئا لا زمر
 التشبيه باللبس وكان تشبيرا من تشبيرا فيه وصيلا لا بد من تشبيرا كاشفا بكماله ان
 يقال وبتشبيها استقامة ان يشبه الاستقامة في ادعاءه وقول التشبيه في جنس التشبيه
 او استعمله لا لا على ذلك التشبيه انما لا زمر التشبيه باللبس وادب به شيئا كمالا مضمرة
 التشبيه وكان انما تشبيرا في التشبيه بامكانه استقامة وكذلك الحال في ضمير كونه
 غير محقق لا يبرح بالتشبيه بل يشترط ان يكون التشبيه باللبس والاستقامة ابلغ هو في التشبيه
 ان الكلام الذي فيه الاستقامة ابلغ من الذي فيه التشبيه لان التشبيه لا يبرح الا على صفة التشبيه
 ومنه جملة من البالغة يفرق من تشبيرا ان اذ كانا تشبيرا كمالا مضمرة في التشبيه باللبس
 كونه بمعنى المعقول وانه الفاعل مع انه العاقل ان يكون الفاعل والاولى ان يقال وحي ابلغ
 لان المعاني مقام المضمرة وانه المظهر الا ان يقال عدل من المظهر لا المظهر زيادة التكملة في
 ذهن السامع للعدول عما حقه القول لم يقل للعدول من مع ان السامع تشبيرا
 كاشفا لانه عدوله مخالف للذليل العقلا والتشبيه والنوم عبارة عن السلف والركا
 ارجوا ان يكون ذلك التحقيق فابقا من انهم القدر الذي ليس للاعطاء انما حقه القول
 الاول لانه لا يتعلق بغيره من تشبيرا انما هو قول السلف الا انما لما اعطيت وهو كونه
 عن كونه مطابقا للواقع اذ لا خطا في ملهاته من تشبيرا في التشبيه المضمرة في التشبيه
 الاستقامة بالكنه ان كانا كانت تشبيرا على التشبيه المضمرة في التشبيه باللبس مضمرة
 تفصيل على وجه التعليل لكونه من تشبيرا في التشبيه المضمرة في التشبيه باللبس مضمرة
 وهو مضمرة بوجه الحقيقة هو ان التشبيه المضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس

هذا انما تشبيرا

تشبيرا

تشبيرا في التشبيه المضمرة باللبس الذي كان مضمرة في التشبيه المضمرة في التشبيه باللبس
 في محال الخ وكيف لا وقد عدل عن الطريق المعهود في الاستقامة حيث استعمل كمال
 التشبيه باللبس ايا لا ان التشبيه في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة
 فالمراد بالتشبيه السبع الحقيقة كناية عن لا يجوز الكلام كاذبا فلهذا الكناية مضمرة
 مضمرة على الاستقامة عن تحقيق الكونه انما الاستقامة في التشبيه مضمرة في التشبيه باللبس
 غائبا وليس المضمرة كناية عن تحقيق مضمرة في التشبيه مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة
 اظفار التشبيه تشبيرا في التشبيه مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 ومع الاظفار المضمرة في التشبيه مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 عند التشبيرا هذا الكلام فلهذا تشبيرا في التشبيه مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 الحقيقة فلم يجر ارادته وفراضه والتشبيه في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 مما يشترط لا كناية في لوجود القرينة المضمرة في ارادة المضمرة كناية في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس
 بسموت ولا يجوز مضمرة في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 الى الكناية ان لا يجوز في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 والا في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 ايجاد انما في تشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 في السبع الحقيقة فيكون استقامة اصطلاح لا في السبع الا انما في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس
 الدلالة ودلالة كناية في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 حيث تكون كناية في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس
 صورة الاستقامة بالكنه ان في مواد مضمرة في التشبيرا مضمرة في التشبيه باللبس مضمرة في التشبيه باللبس

حقيقة الادعاء في الكلام انما يشبيرا

ان رايها انما الاراج مضمون هذه الغريبة يجوز في المذاهب الثلاثة والاشياء بالصورة
 في الاستعانة المصروفة التي لا يكون قد ذكرها بلفظ الشبهة والالكات معروفة
 عن كونها ممكنة بلفظ الموضوع الذي يجوز ذكره بغير لفظ شرط ان لا يكون لفظ الشبهة
 جواز ان يثبت بغيره لا يجوز ان يثبت بغيره بلفظ جواز ان يثبت بغيره
 بعض خواص ذلك الامر فقد اجتمع الجواز في المكنية ولم يثبت ان علم هذا
 الاختلاف في كتب النور والنفيل في كلام النور والنفيل ان المراد بالنور علمه
 الشئ كلهم فيكون بالانفاق وعدم الاختلاف في فيكون بالشر في عدم العلم على
 الخلاف الى المستحق بالانفاق من اثر الغرض كغير اللون ورائحة العنبر والنفال
 بالعلم المراد بالشمع ان الكون والكنان في اذعية واثبت لاثار الغرض فاحتمل العلم ليشع
 صلاحيته في قوله فيكون الى ويؤيد الازالة كجدا فقد ذكر الشبهة في هذه المكنية بغير لفظ الشبهة
 وبغير لفظ الموضوع لم يلفظ اليك ان هو غير حاد وتحقق ذلك اليه في حكمة وانارة
 الى الرد على المصنف في نقل الرد على الاطلاق وما يذكر زيادة علة ان تحقيق ما يذكر زيادة
 عليه ويحتمل ان يكون مطلقا على تحقيق لانه الا انهم بالازيدون في الاصل انما بالتجربة
 تامل في قلب من الجذب يعني جود الكون في كذا في الغرض عن كل شيء غير من ان
 الغرض من الجذب مطلق على كل صواب والظفر لا لا يصعد على كل صواب فان لم يكن
 انسانا لا غيره ومنه يكون بينهما ما بينه وبينهم ان الملائكة الصاعدة لا يطلق عليه والظفر
 ولذا في الجذب تامل واثبت زيادة على الغرض فيكون شئ ما سوى هذا كلف
 فانه يجوز كونه في الامر مستغلا في هذه الجوان ايضا مستعمل في لفظ مضاف الى الحقائق
 ويكون الاستدلال ايضا وانما الجواز في الاثبات لانه اللغة لانه الاثبات هو المنبج ووجه مكان

كذا
 في قوله

الاصل والما لفظ الكلام في قوله موضوع الاصل هو الشئ الذي لا ينفك عن الوجود
 هو قوله انما الجواز في الاثبات فانه وقع في السلف بينا لو لم يكن في قوله المكنية
 جواز في الاثبات كما سيجر من قريب فيما رايته ما صدر من كثير ما جعل المصدر هو موضوع
 جئت واللفظ ليس كلام السلف في هذه مذهب كلامهم في هذا المقام الا في التجنية
 او موضوعه والعبارة في هذه المكنية في كلام السلف في الكتب التي رايته
 في هذا المقام الا في التجنية وانما في ذلك كلامهم في هذه الوقوع في الكتب في هذا
 لفتاة تتبع نافي ويسمونه اياها في ذلك الامر لثبتي فيجب تحقيق ذلك
 الامر في الموضوع بالانتم الاستعانة المكنية الاله ليعلم الشئ والتسمية على قوله
 النور وتسميته اياها في هذه السلف بينا لانه يسمى ان هذا السلف
 ولا يثبت من هذه العبارة ان التسمية بالتجنية ليست السلف ووجه التسمية
 بوجه كمال قدرته في قوله فيجب تحقيق الامر بالانتم في الغرض ان اذا خضعت
 الامر في الموضوع بالانتم الاستعانة الاله واضربت الترتيب فلا يكون في التسمية
 مانعا من قول الغرض فيكشف تحقيقه في قوله في التسمية ان اذا وجد في
 آخر ليس موقفا للتسمية ان التسمية في كل الاحوال في كل الامور في كل الامور
 وكذا في كونه جاز في الاثبات وهو يكون بعد ان انشأ المكنية في قوله فيكون
 بنسبها لكان اوله وعلله الظرف في واعرف ما يكون وهو عدم انشأ التجنية
 عن التسمية معنا فانه تجتمع عليه وجه الكشف قابل بانك المكنية في هذه التجنية
 فانه في المكنية قد يكون تحقيقه وقد يكون تسميته كونه استعانة تحقيقه بل ينبغي
 ان يجوز كونه في امر سلف في بعض الاحوال في المادة التي فيها استعمال اللفظ الموضوع في كلام

كلام الشبهة

في كلامه المشبه وان لم يشع بخبر التورية تحيد وذهب المصنف الى ان الامة
 التي وجوها للمبطلين حقيق في شبه كلام المشبه فيستألف لفظ بلان المشبه وان لم
 يشع استعماله وان لم يوجد كما في افعال المبتدئين بخبر التورية تحيد والنقص البطل
 على سبيل المخرج قال صاحب الكتاب في اشارة الى ما ذكره هذه التورية من
 حيث تسميهم المحدثين في رزق ما في الاستعارة الكنية هذه لفظ المشبه الى
 المستعمل الموزون كانه باثبات لفظ المشبه لم يجرى ان يكون التورية التخييل بانه
 النقص الحقيقي للمصدر هو توفيق طاقا بجل بعضا من بعض فليكن باراد الاثبات
 انما ان كان يجوز ان يكون التورية استعارة حقيقية باثبات نقص الجازي للمصدر
 فجعلها اي التورية استعارية اي النقص الى الاستعمال وهو جعل التورية التخييل ما
 امكن ذلك من جعل التورية الاستعارة الحقيقية لا يجرى وهو التخييل ومنه انما ان
 افعال كلام بانه يمكن جعل تورية الكنية استعارة حقيقية لا يلحقه جعل تورية التخييل
 متسا ما ذكره في التورية الاربعة فالاولى تقدم الاربعة على الثلاثة الا ان يقال
 ذكر المصنف في كتابه بعد ذكر المذاهب الثلاثة في التخييل ولا يخفى انه يجرى التعبير عن
 كلام المشبه باوضاع كلام المشبه في تورية ضعيفة فكيف يمكن ما صاحب الكتاب في
 فلاحه بانه يقول كلام بادي التورية الثلاثة التي استألفها المصنف في كتابه
 المستعمل في معناه الحقيقي استعارة النقص المستعمل في معناه الحقيقي في مقام
 افادة اليه لا انما يستعمل في ابطاله بل هو استعارة حقيقية وهذه الافادة ايضا
 يكون الكنية او في ابطال المبدأ في قوله وهذه الاثبات ايضا يكون بطريق الكنية
 مطلقا ان في جميع المواد التخييلية كما ذهب اليه السلف والخطيب بجرده اي التخييل التورية

فاضحة
 سم

اشارة

الثلاثة انما كانت ثلثة لانها انما هي المذهب الثلاثة في الكلام على كونه ان كونه
 الامر ان لفظ على ظرف المضاف الى الضمير رتبة افعال العبد ما رتبة الابعاد
 تقتضي منحو لا واحد او ما معدونه وكثيرا ما يجعل المصدر حيث كونه في كونه في كونه
 ان وقت حقوقه سيانهم انما هي التورية وقصير هو التخييل على مذهب السكاكي وهو
 متنازع فيه للمفعية او منقول للفعل ان في فظة او ما قول السكاكي جعل الاستعارة
 التخييلية التي هي منقول في الفعل الاول على تقدير التنازع في المفعول الاول فاعلم
 مقام منقول على تقدير ان يكون سيانهم منقول للفعل الثاني فظة والمصنف على تقدير التنازع
 في المفعول الاول رتبة سيان التورية التخييلية على مذهب السكاكي ان السكاكي جعل التورية
 مدة رتبة سيانهم التخييلية على مذهبهم واما على تقدير عدم التنازع في فظة المصنف
 رتبة السكاكي التخييلية جعل الاستعارة مدة رتبة سيانهم ولا يجوز ان يكون
 الرواية في افعال العبد بل هو التخييل بالمصدر الجني الا ان في قوله انما
 زيد كما ما رتبة كما كلام التورية وتفيد فلاحه بخلاف ما رتبة زيد كما ما رتبة
 فانه مفيد واعلم ان فائدة التخييل بالمصدر الجني التورية من قوله في الكذب
 ولم يفسر عطف على رتبة الاول من بين ان من جانب يور المصنف على نسبة التورية
 الذي هو مقابل للوجوب والامتناع اليه السكاكي دون التوجيه الى تجميع احوال
 الحرفين على الاخر والتخييل ان تعبير ذلك الراجح وهو استعمال لفظ لازم المشبه
 في الامر الوهمي انقول التورية هنا في مقابل الامتناع فقط في قول الوجوب كما في
 قول ابن الجاني في الكافية ويجوز صرفه للخروج او التنازع واما ما ذكره من مذهب
 بتلك العبارة الموحدة خلاف المصنف في فظة المصنف انما هي التورية في التخييل فاضلا

خفوف
 اربعه في السكاكي

عن ان يرجع او يتحول التجويز من غير مقابله الا يجب كما والامتناع بدليل ان العلامة
تقتضي السككي ان قرينة الكنية عنها امره مندرج في الاطراف او متعلق بالاشياء
انبت الريع البخل والامر في امر الامر الجند ويسمى باللفظ الذي هو ذلك الامر على حذف
المضيق او على الاستحالة من مظهره ان وجه تسميته بالاستحالة لا يفاديه لانه ان ذلك الامر
الوجه مما فيه الضمير راجع الى ما هو الموصول استعمل بالرفع فاعل فيه في المشبه بالادعاء
وهذا الادعاء هو الذي حمل السككي على اختراع الامر الوجه وذلك ان التفسير على
لانه الجادة وهو الطريق القبط فاسككي الغاء للتعليل ويجوز ان يكون التفسير من
انبت المعنى الحقيقي من بيان المادة الموصولة كالماء المشبه به ان اللفظ على حذف للمضاف
حاشية المعنى ان كان اللفظ ملامح المشبه به لكثرة متعلق بالاشياء الا ان التكميل على
ولا يرى داعي اليه ان الى ذلك التوضيح كما ترى ان لا داعي اليه وعدم الداعي الى ذلك التوضيح
وان كان ذلك ان كان امره متعلقا بالكثرة بداهة مثل منزلة الميسرة بداهة فلذا قال كما ترى
بل الداعي موجود الى عدم اعتبار تلك المصطلح وهو ان يصف بذلك القرينة ويؤيد قرينة
سواء طلب استعمال لفظ الاستعارة من اضافة المصدر الى الفاعل وتوابع ذلك منقول
والشارح الى انهم صرحوا به استعمل في اللفظ ذلك الامر القرينة الاربعة كونها راجعة
باعتبار الزمان وتاثير في المصنف من المذاهب الثلاثة المتقدمة تامة حقيقة في معنى
شبه رادف المشبه به كما ان رادف المشبه به لفظه باقيا على معناه الحقيقي في لانه لا
يلزم من عدم المشبه به عدم علاقته اخرى فتقاربه على حقيقة جسد البناء على قساره
وقد عرفت مقتضى ان مشتاقا هذا المصنف هو قرار صاحب الكشاف في تفسيره بنقصه
عمره كما وفيه ان فيما اختاره المعنى واستنبطه من كلام الكشاف لجزا ان يكون ذلك النفا

على المعنى

على المعنى الحقيقية كانتا فيما اذا الربيع الا ان وجه ما ذكر ان اللفظ على ما ذكر المعنى
فما كان لادب الربيع على الكشاف ان الاول راجع الى وجه ما ذكر اسم الاستعارة وتلك
الراجحة تحصيل بان يكون هذا الوجه اذا لم يمتد ان المذكور من الراجحة فانه من غير راجحة
اللفظ بان لم يكن للمعنى تابع كذا فيبقى على حقيقة فيه ان هذا الوجه ينبغي ان يكون على
الراجحة عند عدم القرينة المانعة من الراجحة الحقيقة عند وجود تلك القرينة على عكس
ما هو الحق فالحق ان مدار العمل على الحقيقة على عدم شروع استعمال لفظ ملامح المشبه به
في ملامح المشبه به مدار العمل على الاستعارة يشترط ذلك فانه الشروع مانع لكونه العمل
على الحقيقة في حينه تسقط مادة التفسير المشبه به فاعل في هذا الذي
فذكره المصنف ما سبق ان الورد الذي سبق ذكره في الوردية الشانية وهو
فوال شارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا التخييل اقرب الى الضبط ان جعل الجميع بدون
ما سبق اذ لم يكن فيه ان في العمل على قوله واحد كلفه وتوقف كما ذهب السلف
او كمنه العمل على تخويل بان يكون بعض افراده قرينة حقيقة وبغيرها استعارة معروفة
فيه شاع الراجحة السككي كلفه توقف ان كان الجميع على مذهبه على قوله واحد
في ان طول القرينة الاربعة التخييل على النصف مطلقا ان في مواد الجميع بدو الراجحة
ان الراجحة الجميع على قوله واحد بشرط عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب
السككي فانه القرينة فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب صاحب الكشاف
ونحن المصنف فانه القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد كان اشارة
مرادف المشبه به ان المشبه به لا توجد صورة في ساحة لانه المراد لا يفسد لفظ
مرادف المشبه به المستعمل في صورة وجهية شبيهة اياه ان رادف المشبه به ان المشبه

به ان يملك متعلق بالمتوهم اي كذا فغالب اه اي صفة متوهم مطلق مخدوف
 لتوابعها او كانت الى باب الحج اي صفة متوهم مخدوف لتوابعها او كانت اشارة
 فوه على لفظ المصدر الى ما هو احد الوجود في اليك فليكن رد كل تقدير الى ما هو
 والسلام عليك ان رد كلا منهما الى ما هو له والا فليكن لا يغيره التطويل
 ولو ثبت عدم التوارد والاختصاص كان اي لفظ راو في الجاهل مستغفار ذلك الشايع
 على طريق الشرح فيه انه لا يكتفي ذلك الاستغناء بل لابد من كون من وجود التوراة
 الا انه من ارادة الحقيقة كما ترون لولا اعتبار صاحب الكشاف في ذلك الشيء اذا حذفت
 ما ذكر في التوايد الاربع الا اعتدلت انه ذهب الى ما علم اليقينة في قرينة الكنية عند
 الاخذ المتوقف الاخذ غير فان عند هذه ثلاثة احوال كون الجميع ان يجمع افراد التورية
 حقيقة وهو مذهب السلف والخطيب ثانياً لانهم لا استعمال المعرفة
 والحقيقة وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثاً كون الجميع استغناء حقيقة وهو
 مذهب السكاكي واما بها الانتماء الى التورية والتحقيقة وهو عند المصنف والنور
 بين مذهب الكشاف ان لم ينقل عن صاحب الكشاف في التسمية بالاستغناء
 التورية فيما اذا كان راو في التسمية باقياً على حقيقة بخلاف المصنف فانه سماه
 استغناء حقيقة كما ترون فذلك قال الشرح في مذهب صاحب الكشاف في تفسير قرينة
 الكنية الى الاستغناء المعرفة والحقيقة وفي غير المهم يتوهم التورية والحقيقة
 وذلك في تذييل انهم لا احتمال اسم ان الاعتدالات لا تزيد على الكتاب الاربعة وانه
 مذهب السلف ومذهب السكاكي لا يكتفي به التوراة فزيادة اقسام الاعتدالات باهال
 الجواز المثل لا يتصور الا في مذهب الكشاف وفي المصنف تامل ما جئنا به في التورية

من افعال

من افعال الجواز المثل في قرينة الكنية كذا لا استقلال في زيادة تلك الاسم
 فعلياً بالاعراض من بيان تلك الاسم كذا عليك بالاجمال على استخراج
 تلك الاسم بدقة النظر فاما بعد الذي علم الا ان ما لم يعلم على كل حال
 الكفر والفساد كما ينبغي صفة متوهم مطلق مخدوف لتوابعها او كانت اشارة
 بل في قوله بعد بعد وحيث ان يكون بعد يعني يسمي قرينة ما قبله وتغير الاصل
 للشفقة ما راو على قرينة المعرفة في بيانها على ما كانت التسمية في تراثي
 المعرفة كذلك كما لو كان بعد ما راو على قرينة الكنية في الاصليات الظاهر
 انه المراد به على ما كانت التسمية في تراثي فلا يتناول تراثي الكنية على صاحب
 السكاكي تراثي لها وانا اني قوله لها وانه المراد به ليعلم مغايرة قوله
 الا انه وهو قوله ويجوز جمل تراثي للتورية في مفهوم مشترك بينهما اي في المعرفة
 والكنية لا يفسر التورية بل يشمل التورية ايضا وهو على ما كانت الاستغناء
 خروج من تراثي كنية الخطيب فلم يكن جامعاً الا انه يقال في قرينة الاستغناء
 اي يبنى بعد تمامها في التورية لانه التورية لا تفرق الاستغناء بل في تغير
 الاستغناء استغناء او يكون التورية موضوعاً لمفهوم مشترك بينهما وبين
 التورية وهو ما يلائم الى ابقاها كما كانت مشتركة بينهما وبين التورية لانه لا تفرق
 اللفظي للمفهوم الثالث للتورية وكذا تفصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما وبين
 التورية والجواز المثل ما القينة اليك ما يكتفي بها المصنف وهو ما يلائم
 الموضوع له والمثبت به ويغادر الجواز او التورية لانه ما راو على قرينة
 المعرفة بل يوقع الخطيب في اللفظ حتى يخرج التورية بعد تراثي بازيادة التورية

المعرفة

فكنا التورية

وانما يجب ان يكون التقييد في التبريد كذا الامتياز لئلا يمارى على قرينة الكنية بغير تقييد
بالنسبة الى مذهب السككي لانه ذكر ملامح المشبه بالاصلح انه يكون تقييد الكنية
عنده وهو قرينة على ايراد الراجح عند في الكنية يجب ان يكون تقييد ملامح
المشبه هو المستفاد من في الكنية على مذهب بل الايدان يكون ايراد على قرينة السككي
التقييد ايضا ان كان الايدان يكون ايراد على قرينة الكنية في نسبة التقييد
ليس الا الكنية فيما رايها ان قرينة الكنية الا التقييد وليست تقييد ملامح
ساقط الا ان قال قرينة التقييد لا تزيدها قرينة الكنية فلا تغفل فان الكنية
لا تتم القرينة فيلزم قرينة التقييد واحدة في قرينة الكنية وفي اكثر النسخ
الا ان قال الاصل في قرينة التقييد لا يوجب تقييد الايدان يكون اضافة القرينة
الى التقييد بمراتبه فيرجع الى النسبة الاولى ولا يخفى ايضا ان كالا يخفى ان لا
لنوع مازاد على قرينة المعروفة والكنية وملازم المستفاد بل الاشتراك اي بل لا يخفى
ان الاشتراك في النسبة الجازم لمرسل ايضا لا يخفى الراسخ بل يشبه التبريد
ومنه هو التبريد المشترك بين المعروفة والكنية والجازم لمرسل هو ملامح المعينة
الجازم والكشف ويقال الجازم والنسبة الا ان يقال التخصيص ان تقييد الاشتراك
بالرشيح واصطلاح التخصيص في موضع ما الاشتراك في التبريد كان اما تعرف لاشتراك
في التبريد يعرف بالمعاليه عليه فاعرف ان فاعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح ولا يلزم
منه التخصيص الاصطلاح الاختصاص الواقع ولو لم يسم ملامح المستفاد الا ان
يجوز فانه لا يسم ان لا يكون تقييد في نفسه الا في توافيق التسميات الاسماء توافيق التسميات
وكثيرا ما لم يعرف من التسميات بل يفتى بلام ويجوز جعله ان تقييد الكنية تقييد

التقييد
الكنية

للتقييد ان كان قرينة الكنية تقييد او الاستفاد التقييد ان كانت
قرينة الكنية استفاد تقييد كما ذهب اليه صاحب الكشاف واقف من المعنى
اما الاستفاد التقييد فيكون التقييد لها في التبريد الا انها كذا الاستفاد المعرف
التي لم يكن قرينة الكنية وكذا التقييد كونه الرشيح لها في التبريد او ملامح السككي
السككي اما التقييد على مذهب السككي فيجوز تقييد ملامح الكنية
لانه كما في قوله ايضا الاول ترك قوله والاستفاد المعرف او زيادة الكنية بل الاول
تركها لانه المعنى يقتضي معنى آخر في رتبة استفاد تقييد تقييد
المعنى بامر على فانه ياتي في المقام جازم في التقييد ويقول ان مناس من الفارق ويجعل
نفس تقييد هو مذهب السككي او يجعل نفسه استفاد تقييد وهو مذهب
صاحب الكشاف في بعض المراتب ويجعل ايراد ايدان ان على قرينة الكنية وتقييد
اما الكنية او التقييد اختصاصا وتقييد ان بالمشبه به مشتاق فيه لقوله ايضا
وتقييد في التبريد سواء كان معذرا او موقفا ان استوفى في القوة فاستفاد
ولذلك على المراد يكون قرينة واللافي يكون تقييد لانه لا التبريد ولا
يخفى ان الامتياز لقوله مازاد على قرينة المعروفة لانه لا يشبه ملامح فوقع الاختصاص
والاظهر ما يخطر اي نسبة السككي على المراد وملازم الرشيح او تجزئ فالاعتبار بالذات
على المراد لا يوقع الاختصاص من ذلك ولا يخفى ان الاوجه تجعل الجميع ان جميع الملا
بما قرينة وكذا قبله من التقييد في التبريد فيكون واحدة وقد يكون متعددة

قد وقع التبريد في قوله هذه السككي
2 السككي في اول السككي
الدارك سكره وسكره
والقوله من السككي
الذي هو السككي

كذا في الكلام وحاشا في قوله فلهذا الاستعانة اصلية ومعرفة وتحقيقه وان لم
 يكن اسم جنس بل فعلا ما يتبين من اوجاف قبته مثال الاولى كمال نطقت بكذا
 او ناطقة استعير النطق فيها للدلالة فحزت الاستعانة اولاد المصدر المذكور
 ونسبة ذلك في الفعل ونسبه ذلك اسميت نسبة ومثال لوف قولك زيد في غنة فالب
 هو النون والباء جملتي معنى وهو الطرف الحقيقة اعني الاستعانة فكان قيل
 زيد في مكانه فحزت الاستعانة اولاد متعلق معنى لوف المذكور ويتبعه ذلك في
 لفظه والتحقيق ان المراد بتعلق معنى لوف ما يعبر عنه معناه كالطرف في المثال
 وابتداء الفاعل والعلية والرفعية الرابع تنقسم الى مطلقه وهو ما تقرر به بصفه
 تلايم المستعانة والمستعانة منه فوهي كدور مجردة وهو ما تقرر به بالاستعداد
 له ومثله في قوله ليدرك السراح مقتدق ليدرك افقاره لم تعلم فتقوله شاك
 السراح تجرد لان بلايم المستعانة هو اصل الشجاع وقوله ليدرك افقاره لم تعلم
 فتشبع لان هذا ما بلايم المستعانة وهو الاستعداد والتحقيق واما قوله مقتدق فانه
 كان انه قد فقه كثير الى الوقايح فهو مجرد وان كان معناه انه قد فقه بالعلم ورس به
 فصار له جمانة فهو مجرد والشرع بل ينع منها ومنه جميع خبر التبريد والشرع والاطلاق
 ابلغ منه الجرد الاستعانة على تحقيق الباطن في التشبيه بذكر كلام المشبه وهذه الاسماء
 التي وجب في الجاز الموقوف والاعلان الاستعانة التشبيهية هي المركب المستعمل
 فيمكنه بمعناه الاصلي تشبيه تشبيل كمال المترو في امر ما اراك تقدم رجلا وتوخر اخي
 شبه صورة متروده في ذلك الامر بصورة متروده مما قد يندوب فتارة يد الزمان
 فيقدم رجلا وتارة لا يبريد فهو في الاخرى كاشعول في صورة الترو والكلام الدال

بالمطابقة

بالمطابقة على صورة في قام ليدوب الاخرى ما تروى في التشبيل لكون وجهه متروحا
 من متروحا على سبيل الاستعانة ولم يبق في المركب في مسرود استعانة كما تشبها
 المتروحا بها فالسعد والامانة لانه كان المتروحات متروحة بحسب التشبيل فالكثير من متروحة
 بحسب التشبيل فادرك استعمال المركب في الموضوعات لانه لا بد ان يتبين ذلك لمطابقة فانه كانت
 مع التشابه ما استعانة والا فغير استعانة فانه هو كثير في الكلام كما في قوله ان
 تشبيل في غير الاخبار انتهى اعلم ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 قد يكون جازا في مسرود متروحة استعانة بالجن ومطابقة فاذ اطلق المشبه على مشبه
 الكثرة فانه قصد تشبيهها بشيء الا باللفظ فلو استعانة واذا اريد
 انه غير قصد التشبيه فهو جاز في مسرود لانه المرسل في الاصل موضع الاسي من ان
 المرسل في موضع التشبيه ثم اطلق على ان الكثرة فانه اقسم الاستعانة العثرة
 المشهورة في حرف صامع امثلة باختصار ليسهل تناولها للطالبين وسأل الله
 ان يفتح به كل من قرأها ومصلها والحمد لله والصلوة والسلام

على ما لا ينبغي عبده في المسألة الموضوعية في المسألة

الاصح تحارفا في التداول بين زمر

الحصيلة في زبدة لطايرها

روية في قبيلها تعقل

اسم مضافه وشتر

اسم وكاتبه

وناطقة

والسلام

امير

هذه الشارحة هذه اما ملك العباد المحفوظة نزلت منزلة المحسوس التي هي كمال
 تميزها او المعاني المستفادة منها المنزلة كذلك وحمل الفائدة عليها على قدر انقطاع
 وعلى الاول فاجب ردلولها بها على الكفاية ويمكن ان يكون الغدوة مستوفية في المتساوية
 على النظر للملكية وعلى الافاضة والكل على تقدير كفاية الفائدة لكونها مملوكة من علم
 او مال في الغدوة فادلة في فائدها ما جعله من علم وحمل فائدة في الغدوة بغير غدا
 باعتبار كونه لا يشر في العباد فيؤدي الى قول لا يتصور وجهها كاستوفية في كماله
 للمساوية في غير ذلك فافهم المصلحة المرتبة على فائدها في غير مرتبة ونتيجة هذه
 فافهم انها على قدر العقل ونهاية شئها في فائدها بالذات المختلفة بالاخبار
 تشمل على مقدمة اشكال الكمال على الفوائد ولو جعل الشارحة بهذه طائفة في ملك
 العباد او الكفاية شئها في فائدها في الاول والاولى وتوزد باسم هي كانه في غير
 اشكال الكمال على فائدها في كماله مستوفية في شئها في شئها وتبينه في شئها في كماله في
 المقدمه وايضا في في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 يتصور مقصود الاول والاول في شئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 او تعلق الاقوال بالابوة وهو كماله في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 اذا تصور ذات زيد ووجه لفظ زيد بارادته فيقال هذا بامر عام اي في موضع اللفظ
 للشخص باعتبار تعلقه في شئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 بامر عام اي بشار امر عام في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 وذلك بان يتعلق امر مشترك بين المشركين في شئها في كماله مستوفية في كماله
 بالقول اذ به يظهر ذلك التسمية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله

بخصوص حيث لا يعمم بالاولاد في شئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 اللفظ صحتها من كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 وهو لفظ قطعي في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 دون كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 فانه غير مفاد من كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 النظام من في الغدا واما كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 الموضوع في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 ضعيف فتعقل ذلك الشريك الى الموضوع لانه الموضوع لانه الموضوع بتقدير
 الامر قبل ان يعطى على كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 المقادير المجموع في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 ولا انه عطف عليه ايضا بتقدير الامر فالوضع كل الموضوع في كماله مستوفية في كماله
 شئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 اما شئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 باعتبار تعلقه بوجهه في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 لا بخصوص بل بامر عام في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 وهذا القسم هو الذي يعنى بشئها في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 والاشياء في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 فذلك كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله
 كما اذا تصور من كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله مستوفية في كماله

تفعله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم بالاجود بل يستعمل لانه الخصوصية لا يتقبل
 كونها مودة للاختصاص كقائمه بخلاف العكس اكتفى المصنف بالقبول الاول لعدم
 تحقق الرابع ولزهر الثالث وعدم تعلق غرضه فيها هو المقصود الاصلي والقسم الاول
 وانه كان كذلك الا انه كما ذكرنا في الثاني الذي لم يخفاه وتعلق تام بالمقصود في شخص المعنى
 معروض له لانه يوضح حاجته قوله فالوضع كل انا وصف الوضع بالحكمة والتمسك مع ان الوضع
 المتعلق بوضع معين لا ينفك الا حقيقا باعتبار ما هو وسيلة ليرتفع تعلق الموضوع له امر
 عام مشترك بين افراده وهو وصف الشيء باه من صفات بسبب ذلك وذلك ان اللفظ
 الموضوع لشخص باعتبار امر عام مشترك كاشارة فانه هذا مثلا موضوعه الثاني
 بين وبين اللفظة او الحكمة ووجه التذكير في مساهمة كل واحد في بعض النسخ موضوعه بالاضافة
 الى الغير ووجه تسميته الموضوع له على الحذف والايصال ويخبر مساهمة مطلقا بغيره
 ومساهمة المشا الى الشخص قوله مساهمة بتداده وقوله المشا الى الشخص خبره وقيل
 صفة ووجه قوله كنه لا يقبل التكرار هذا الرفع شبهة صادقة على المشا الى
 الشخص بمفهومه لا يقبل التكرار فلا يقال هذا ويرا به مفهوم كل شي لا يصح لغة
 ان يقال جازم هذا بعينه المشا الى الموضوع المذكور لا يقصد بهذا الا واحد متضمن وكذا الحال
 في ان ادوات تنبيه لفظ التنبيه يستعمل في احد المقامين احدهما ان يفهم الحكم المذكور بعده
 يديها والاشارة ان يفهم هو مائة الكلام السابق ومنها الحكم اللاحق يدعى اذ يفهم
 طرفه من الكلام يكفي في الجمع بالنسبة لانه كل من تصور هو من هذا القبيل ان اللفظ الموضوع
 لشخص باعتبار انهما في مفهوم شامل ولا يلزم عدم افادة الشخص الابترئية
 منية واسمه الا الاول خبر بان ذلك فقولنا استواء نسبة الوضع الى السمية تنبيه

في صورة

في صورة الاستدلال لانه ما قد يفهم في بعض الادوات ان القاموس في قوله ما هو من هذا
 القبيل لا يقيد الشخص الابترئية منية استواء نسبة الوضع الى السمية بمراد
 الموضوع العام كالخصوصية الشخصية وانه لم يكن مشتركاً في اشتراك اللفظ لانه وضع واحد
 ولا بد في المشترك من تعدد وضعه في حكم المشترك من حيث الارتفاع الى الترتيب لتمييز
 ما اريد به التسميم من التسميم من قبيل او اكثر او مطلقا ليس بغير ذلك المطلق بانفسه كل
 قيد مما يبين للفهم الا غير او غير ما يبين له باعتبار اشتراكه في القيد او لا اشتراكه في اللفظ
 الموضوع لمعنى مدلوله ان الموضوع له اعم من الموضوع الاول ان الاول من معنى اللفظ
 وهو ما مدلوله كل ما ادلت ان مدلوله ذات وهو اسم الجنس او مدلوله هو الحدث وهو المصدر
 المراد بالذات ما لا ينفك عنه ثابته لا مركبة ومنه خبره وبالحديث هو المعنى المعبر عنه في جميع تصاريف
 المشتقات وانما اخرج المصدر اسم الجنس لبيان تسمية من اشتق ومنه الفصل فكان
 قال المدلول الكلي اما حدث وعده واما غيره وعده واما مركب منها فذكر كما ان يوضح خبره
 الحدث من حيث انه معتبر بوجه من الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المشتقة واما بانه
 ينفذ فيه الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة ثابته خبره هو انشائية كما في الافعال
 والمقصود بذلك نوع ضبط للاحكام العقلية او نسبة بينهما ان مركب منها مشترك بينهما
 ولما كان فاعلم ذلك المركب النون وضعه باراء لفظ فيها اختراع الطوفان نسبة فاعلم
 بقوله او نسبة بينهما لانها السببية كصفة هذه المركب موضوع اللفظ وذكرنا ان
 الى النسبة بتأويل المذكور اما ان تعتبر من طرف الحدث وهو المشتق بان يعتبر الحدث
 اولاً وتعتبر نسبة وتنبه بالحدث وما اعتبر فيه الحدث النسبة الى الحدث مما هو
 من المشتق اما ان يعتبر قيام الحدث به من جهة الحدث وهو اسم الفاعل او التثنية هو

الصفة الشبهة

والفصل في بيان معنى اللفظ الموضوع له في قوله ما هو من هذا
 القبيل لا يقيد الشخص الابترئية منية استواء نسبة الوضع الى السمية بمراد
 الموضوع العام كالخصوصية الشخصية وانه لم يكن مشتركاً في اشتراك اللفظ لانه وضع واحد
 ولا بد في المشترك من تعدد وضعه في حكم المشترك من حيث الارتفاع الى الترتيب لتمييز
 ما اريد به التسميم من التسميم من قبيل او اكثر او مطلقا ليس بغير ذلك المطلق بانفسه كل
 قيد مما يبين للفهم الا غير او غير ما يبين له باعتبار اشتراكه في القيد او لا اشتراكه في اللفظ
 الموضوع لمعنى مدلوله ان الموضوع له اعم من الموضوع الاول ان الاول من معنى اللفظ
 وهو ما مدلوله كل ما ادلت ان مدلوله ذات وهو اسم الجنس او مدلوله هو الحدث وهو المصدر
 المراد بالذات ما لا ينفك عنه ثابته لا مركبة ومنه خبره وبالحديث هو المعنى المعبر عنه في جميع تصاريف
 المشتقات وانما اخرج المصدر اسم الجنس لبيان تسمية من اشتق ومنه الفصل فكان
 قال المدلول الكلي اما حدث وعده واما غيره وعده واما مركب منها فذكر كما ان يوضح خبره
 الحدث من حيث انه معتبر بوجه من الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المشتقة واما بانه
 ينفذ فيه الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة ثابته خبره هو انشائية كما في الافعال
 والمقصود بذلك نوع ضبط للاحكام العقلية او نسبة بينهما ان مركب منها مشترك بينهما

هذا الشك في الفرق بين الموصول وبين الضمير وكما ان باء الموصول مع قرينة
 الا هي الصلة لا الضمير بل اسم مع تلك الجملة او لا يتقبل التوكيد بل المقصود بضم
 الصلة وعلى ان يميز ما بين التوكيد والعلل فانه يتبين ان التوكيد بالضم لا يتقبل التوكيد
 وهو التوكيد كلف ظاهر الا ان في هذه الصلة لا اندال لا على اسب مفعولة جملة الا ان ما
 فيه غير توكيد واما انما يكون التوكيد هو الموصول مع ان معنى الموصول شخص على ما قرره
 في حيث ان المضموم للعالم بالوضع من الموصول وانه مفعول اطلاقه ليس الا الاسم الذي
 هو ان الملاحظ الشخصية وشك ان كل قد يغير ذلك المتأخر في هذه بعض الصلة
 الذي هو كل ايضا فلا يفرق اسم مع من يجر ذلك متخفا مانا فانه التوكيد وان مع
 فام الشخص بانضمام امر خارج كما اذا انتم انتب مفعولة الصلة به وسلم اسم
 بخلاف الضمير واسم الاشارة فانه قد يفرق بينهما في بعض النسخ في التوكيد
 التوكيد ما يمتنع فيه التوكيد فانه يتبين ان التوكيد بالضم لا يتقبل التوكيد بخلاف قرينة الخطاب
 والمسمى فلهذا كان الضمير واسم الاشارة في موضع واحد وهذا ان الموصول يجب ان يكتب
 ما بعده اسم من لا يجب ان يكتبه الموصولة في الشارة علمنا ان التوكيد بين العلم والضمير
 التوكيد بين العلم والمضمر باجتناب خصوص المعنى والوضع في العلم وفقد المعنى والمضموم
 الوضع في الضمير وفي التوكيد بين التوكيد في التوكيد في العلم وفقد المعنى والمضموم
 دون اسم الاشارة ان البصائر بعد المعنى التي تتحقق قوله دون اسم الاشارة فانه
 ضمير السها ان يتبين ان الاشارة في التوكيد لم يثبت له قوله فانه لا يتقبل التوكيد
 باعتبار ثقله بالكل المذكور كما ان تعلق النفس به انما هو باعتبار ذلك التعلق طاعة ذلك
 ان اسم الاشارة انما يتبين ان مدلوله انه موضوع لا وعي وانما يحل التوكيد بانقران الاشارة

كسبية

كسبية دون اصل الوضع ووجه النفس اما قرينة ان التوكيد في ايضا وفي توكيد
 الاشارة كسبية وهو التوكيد ومدلول الضمير بالوضع الابع توكيد في هذا ان
 هذا التوكيد ان معنى قول النحاة التوكيد بالضم في غير ان لا يتقبل التوكيد
 ان لا يتقبل معنى في هذا التوكيد بالضم لا الكلا ووجه التوكيد في غير ان لا يتقبل التوكيد
 غير بخلاف الاسم والفعل وان الاسم تمام معناه مستعمل بالضمير وفي الفعل وان كان
 تمام معناه غير مستعمل وغير صالح كغيره في الاسم لان في هذا معناه اخذ في كل اختلاف
 بالضمير وفي هذا معناه بخلاف الاسم والفعل في التوكيد في توكيد
 الفعل في التوكيد ان هذا لا يرد على هذا الفعل هذه البشارة ان كانت على ورود
 ضارب على هذا الفعل على ما علم من هذا التوكيد في ان هذا على علم عدم
 ورود على هذا التوكيد في النحاة فالوجه ان يعلم من هذا التوكيد ان مراد من التوكيد
 مادل على معنى في نفس توكيد باء الاشارة التوكيد في هذا على ان التوكيد في التوكيد
 مع الاشارة على ان التوكيد اول ما يفرق في مفهومه ضارب ليس كذلك لان مدلوله
 ونسب الى التوكيد هذا ولا يفرق ورود ضارب في هذه التوكيد في النحاة الا اذا
 اعتبر الاشارة المأثورة في التوكيد ان يكون في اللفظ ما يد له او لا كما هو المفهوم
 في الاشارة او فرق الاشارة بما يد على الاشارة معناه باء الاشارة كقولك زيد
 ضارب عن اخاه كذا ان يكون هذا الضمير عائدا الى الفعل وتكون مفعولة او مفعولة او
 يعود الى ضارب ويكون كذا مانا في فاء مادل على هذا ونسب الى موضوعه واما ما
 الاسم ومنه ان وما سبق في التوكيد في التوكيد في ذلك التوكيد في التوكيد في التوكيد
 في توكيد ذلك الكلام وانما لا علم من التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد في التوكيد

هو نفس الحقيقة في غير اعتبار تغير في معلوم ان العلم في المعارف كلها يغير
 فيها معلوم في المسألة ان تلك المعلوم في داخلية في جميع حروف اللفظ فيستفاد
 النور ما ذكره مع انفسه خارج معلوم باه مدلوله على الجنس في المعلوم في المعقولة
 في مدلوله اسم الجنس وكذلك في بعد هذا التوجيه كانه الحسن الاتقاء بذكر النور في
 غير توجيه يعلم النور في اسم الجنس في علم الجنس كاسم في تحقيق في علم ما ذكره في النور
 الخارجية في تحقيق في النور في وصفه فيكون هو في علم الجنس كإدراكه في علم
 الحقيقة في حيث هو بدل انفسه في وصفه في تحقيق في تلك الحقيقة معلومة في العلم
 متعينة في معلومة في اسم الجنس لإدراكه في تلك التغير اصطلاح في مدلوله في نفس تلك
 الحقيقة في غير اعتبار تغير في معلوم ان العلم في المعارف كلها يغير
 خارج كاللزام التوجيه في التغير في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 وهو وضع لغير متغير في علم التغير في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 معنى العكس في علم التغير في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 فانه في مدلوله علم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 هو ان في مدلوله علم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 البعد في العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 يكون في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 عند المستقيم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 ثانيا لغير ما في مدلوله العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في

في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في

الامر النسبي في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 ما يصح في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 في العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 ولا يخلو في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 بالكلية وصف الكل بصفة في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 متعينة في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 دون في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 ضمير في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 كلها في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 في العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 علم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 لكل في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 هو العلم في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في
 بالكلية في مفهوم علم الجنس في خارج مدلوله اسم الجنس في

Copy ing ersity

فتم السالك بدفع ما سيجي بغيره الا وهو ان الحكم بالجزئية والكلمة والعلمية
 والموصولة واما استعمال الالفاظ انما هو باعتبار ما استعملت فيه من المعاني فاذا فلت
 خارج ذو حال وادركت شيئا تريدة في لفظ زيد فربما يوجه انه ذو جزئية بل سلم
 استعماله فيما استعمل فيه لفظه فزيد وكذا في المعبر في وصف الالفاظ بما ذكره الصفات
 هو حال الوضع لا حال الاستعمال الموضوع له في قوله امر كل فلان على وجهه كما لا يرد
 الحال اذا استعمل في معنى زيد مع بعض الموصولات والاضمار والاشارة لا يربك ان لا
 يوقعك في ريب شك في هذا الالفاظ ان تناوب بعضها مكانه بعض اذ المعبر الوضع

عند الحكم بالجزئية
 في دليله الفخر عليه اضعف

العباد اللهم ارحمهم
 واولادهم
 آمين

الحمد لله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا يحصى ولا ينفد على انفسه وعلى غيره من المخلوقات
 ادب البحث علم يبحث عن احوال المتخاصمين في النسب بين الشيئين اظهارا
 للقبول ونفيها لهما السائل والمعلل اما المعلل وهو الذي يبين نفسه لاثبت
 الحكم بالدليل وهو السائل وهو الذي يبين نفسه لنفي الحكم والمعلل اما امر
 معللا عليه في تعليل او اما الدخول بلا دليل او المنع منه فيمنع مسمى واعلم
 ان طرق السائل وتطبيقه فيها مسمى مما يمنع من التعليل عند الناظر في التحقيق

مطلوب وظيفة السائل

ثلاثة المناقضة والتعقيد والمعارضة لان الحجج اما ان يمنع مقدمة الدليل او الدليل
 نفسه او الدلول فانه كذا الاول فانه من غير الدليل مستند او مجرد او المناقضة وتسمى
 النقض التقضي واما منع الدليل فهو من غير مسمى في التحقيق وانه كانه ان كان
 منع بان يحد فهو النقض ويسمى النقض الاجمال ايضا واما منع بلاش فهو من غير
 مكابرة غير مسمى في اتفاق فانه كانه الثالث فانه منع بالدليل فهو المعارضة
 واما منع بلا دليل فهو مكابرة غير مسمى في اتفاق واما منع الامر الذي ليس
 بمدلول او لا دليل ولا مقدمة ليس المناظرة لان لا يصح فيه تعريف المناظرة وهي

المنع للمناظرة

في النظر المجازية في النسب بين الشيئين اظهارا للمصداق فاعلم ان وظيفة السائل
 على فائدة التوجيه ثلثة واما الثلثة الباقية ارسنه المقدمة بالدليل ومنع الدليل
 بلاش ومنع الدلول بلا دليل ووظائف المكابرين واما وظيفة المعلل عند المنا
 اثبات المقدمة المنقولة او نفي السائل والامر بالدليل واما بلا دليل فكابرة
 او اثبات مدعاه بالدليل او وظيفة عند المعارضة هو التعقيد والمناقضة والمعارضة

مطلوب وظيفة السائل
 اثبات المقدمة المنقولة

ان النقض الاجمال
 ان النقض التقضي

الكلام

وجاز في الكلام ان يحتمل كمينه وذات تعرج معا فصل في تحقيق قرينة الاستثناء
 ان الذين اعطيت المشبه مما يخص به قد شبهها مستعمل في اللفظ وصفها
 وفي ثبوتها بمازوتها وذات قيل تسميتها وليس لكن انك عن
 وجاز عند صاحب الكثر ان تكون حقيقة ومثل باية العين يتقصون
 ولم يترك ذلك يتكلمون واختير في قرينة الكمية اذا اتقى التابع بالكلية
 ان تابع ينزبه ما قدر وفيه لا بد يشبه ان يتصفا بان باق على الحقيقة
 وفيه بحث الامر في حقيقة وكان في الاشباق تحصيله مثال الخال للينة
 وان يحى فذلك استعار لذلك التابع والمدار منها على طريقة التفرع
 هذا وايضا سم بالترجيح ما زاد في القرينة الكمية من الملامات للتفضية
 وبارجعه تحصيله مرشحي كذا الحقيقة هذا احتتام ما قصدنا من
 الحمد لله على النعمة

الحمد لله على النعمة